

الميزة التنافسية في المؤسسات الجزائرية من مرحلة الخنق إلى مرحلة الخلق

The Competitive Advantage In Algerian Institutions From The Stage Of Strangulation To The Stage Of Creation

L'avantage Compétitif Dans Les Institutions Algériennes Du Stade De L'étranglement Au Stade De La Création

لبصير شهرزاد^{*1}

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2021/07/18

تاريخ الإرسال: 2021/06/01

ملخص:

لأن الميزة التنافسية هي تقديم الأحسن والأجود والأفضل على المدى الطويل، تأتي هذه المقالة لمعالجة مسألة المزايا التنافسية في المؤسسات الجزائرية والتي تفتح أمامنا الكثير من المحاور التي تتطلب معالجتها، من بينها علاقة نوع ملكية المؤسسة بخلق المزايا التنافسية، وقد عالجنا ذلك من خلال استحضار معالم التجربة الجزائرية في كيفية إنشاء وتسيير المؤسسات العمومية، والإستراتيجيات التي ارتكزت عليها في بناء وتطوير أدائها، ولماذا فشلت في تحقيق التفوق التنافسي والمحافظة عليه. وفي الطرف الثاني من هذه المعادلة يظهر القطاع الخاص في الإتجاه المعاكس وعلى نفس الخط (بالتعبير الرياضي) بمرونته المعهودة وسعيه الدائم للربح الذي يقود إلى الاستثمار الأمثل للموارد وعقلنة وترشيد الطرق التسييرية، ليحاول كسب الرهان بخلق المزايا التنافسية وتحريرها من الخنق الذي لازمها طيلة عقود من الزمن في ظل الاقتصاد الموجه.

الكلمات المفتاحية: ميزة تنافسية ؛ مؤسسة عمومية ؛ مؤسسة خاصة.

Abstract :

Since the competitive advantage is offering the best and the optimum on the long run, this article tackles the issue of competitive advantages in the Algerian enterprises.

The relationship between the type of the property of the entreprise on the one hand and the creation of the competitive advantages is one of this article. This has been dealt with through recalling the characteristics of the Algerian experience in the functioning of public Enterprises ; why did they fail to obtain and to maintain a competitive advantage ?

On the second side of this equation, the private sector seems in reverse, with its habitual flexibility and its constant pursuit of profit, which leads to optimum investment of the resources and to a rationalisation methodes so as to create competitive advantages by liberating them from the strangulation of a directed economy.

Keywords: competitive advantage, public entreprise, private entreprise.

* المؤلف المراسل

¹ chahrazed lebsir , Abdelhamid mehri constantine 2 university , algeria , chahrazed.lebsir@univ-constantine2.dz,

Résumé :

Parce que l'avantage concurrentiel est la fourniture du meilleur et de l'optimal sur le long terme, cet article vient aborder la question des avantages compétitifs dans les entreprises algériennes. La relation entre le type de propriété de l'entreprise et la création d'avantages compétitifs est l'un des axes que cet article va aborder.

Nous avons traité de cela en rappelant les caractéristiques de l'expérience algérienne dans la mise en place et le fonctionnement des entreprises publiques, pour quoi elles n'ont pas réussi à obtenir et maintenir un avantage concurrentiel ?

Sur le deuxième coté de cette équation, le secteur privé apparaît en sens inverse avec sa flexibilité habituelle et sa recherche constante du profit qui conduit à un investissement optimal des ressources et à une rationalisation des modes de gestion afin d'essayer de créer des avantages compétitifs et en les libérant de l'étranglement d'une économie dirigée.

Mots clés : Avantage concurrentiel, Entreprise publique, Entreprise privé.

مقدمة

المؤسسة هي ذلك الواقع الذي يعرفه الجميع ويتعامل معه الجميع، باعتبارها جزءا من المجتمع ومكانا لإنتاج الخدمات والمنافع المجتمعية، تعج بالظواهر والمشكلات الناجمة عن تفاعل أعضائها داخل وخارج حدودها، لهذا مثلت مفهوما محوريا في تراث علم الاجتماع التنظيم، حيث عكف الباحثون على دراسة الظواهر والمشكلات التي تتعلق بالمؤسسات —على كثرتها وتنوعها— وفق أسس وقواعد علمية؛ للبحث عن أساليب فعالة لبلوغ أهدافها ودعم قدراتها وكفاءاتها في المضى قدما نحو التحسن المستمر والتميز.

خصوصا لما نعلم أن مؤسسات اليوم تنشط في بيئة سريعة التغير، وعليها مواكبة هذه التغيرات المتسارعة والمعقدة وفهمها جيدا؛ من أجل كسب رهان العصر المتمثل في البقاء والتفوق والحفاظ على مكانتها وضمان استمراريته. إذ لا يمكن الحديث عن مؤسسة ناجحة ومستمرة دون أن نحدد بدقة درجة فاعليتها وقدرتها على التنافس مع مثيلاتها على المستوى المحلي والدولي.

وإذا كانت المؤسسات مهما كان نشاطها أو نوعها أو حجمها في أغلب دول العالم المتقدم؛ قد أولت الأهمية الكبيرة لخلق المزايا التنافسية كضرورة ملحة في ظل التحديات المتنامية، تبقى في دول العالم الثالث والجزائر واحدة منها، بعيدة عن هذه الأولوية، فالواقع يعكس لنا مدى عجز المؤسسات الجزائرية عن منافسة المؤسسات الأجنبية؛ كون منتجاتها أو مخرجاتها —مادية كانت أو معنوية— تفتقر إلى الجودة والتميز عكس نظيراتها الأجنبية.

ولا نكون بعيدين عن الصواب عندما نقول أن هذا الواقع لم يأت صدفة، إنما هو حصيلة تراكمات تاريخية لتحولات سياسية واقتصادية، عرفتها المؤسسات الجزائرية منذ الاستقلال بداية بالتسيير الذاتي، ثم اختيار النهج الاشتراكي الذي أسفر عن إنشاء عدد كبير من المؤسسات العمومية عرفت بدورها إصلاحات تمثلت في إعادة الهيكلة (العضوية والمالية) ثم مرحلة الإستقلالية، لينتهي بها المطاف إلى فشل معظمها. حيث دار النقاش حول إخفاق الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية، بالاعتماد على مؤسسات القطاع العام في مستهل تسعينات القرن الماضي، والتي عرفت منعرجا حاسما في مسار الاقتصاد

الوطني، استجابة للتغيرات السريعة على المستوى الوطني والدولي، تقوم في الأساس على سياسات اقتصادية أكثر تحرراً تعطي قوى السوق مكانتها في تسيير دواليب الاقتصاد وتسمح بإنشاء قطاع خاص ينسجم مع متطلبات التنمية، كما تمكن من توفير شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي .

أفرزت هذه المعطيات ظهور أنواع أخرى من المؤسسات في الجزائر تختلف طبيعة ملكيتها، حيث استمرت القلة من المؤسسات العمومية ذات المردودية في نشاطها، في حين أُغلق بعضها وخصص بعضها الآخر، لتظهر بذلك أنواع أخرى تتمثل في المؤسسات المخصصة والمشاركة والخاصة، تحاول جميعها أن تلعب الدور الإيجابي في الدفع بعجلة التنمية المتعثرة إلى الأمام، لكن هل كان لها ذلك؟ وهل حققت ما تعذر على سابقاتها تحقيقه؟ و للإلمام بالموضوع استوجب الأمر طرح التساؤل التالي: هل لنمط ملكية المؤسسة علاقة بخلق المزايا التنافسية وتعزيزها في المؤسسات الجزائرية؟

1- ضبط المفاهيم :

1- 1 الميزة التنافسية

-الميزة لغة: من الفعل ميّز، ماز الشيء أي عزله وفرزه عن غيره، فصل بعضه عن بعض. أو ما دل على الطابع السائد في شخص أو ما يفصله عن آخر.

ميزة: علامة فارقة تتمتع بها فئة معينة. (المنجد، 2001 ص 1370) .

-التنافسية لغة: من الفعل نافس أي حاول أن يضاهي الآخرين وأن يفعل مثلهم، أو يتقدمهم ويتفوق عليهم من غير أن يلحق الضرر بهم.

تنافسية أو تنافسي: بمعنى تسابق، ما تبذله الكائنات الحية من جهد تنازعا في البقاء، وطمعا في السيادة، ونقول تنافس اجتماعي هو تنافس بين طوائف وطبقات في المجتمع. (المنجد، 2001 ص 1436) .

-الميزة التنافسية اصطلاحاً: يعرفها راوية حسن بأنها ذلك العامل الذي يسمح للمنظمة أن يميز به منتجاتها أو خدماتها، عن منتجات وخدمات المنافسين أملاً في زيادة حصتها السوقية. (رواية، 2004 ص 80)

أما علي السلمي فيعرف الميزة التنافسية بأنها تلك الجهود والإجراءات والابتكارات، وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر، ورقة أكثر اتساعاً في الأسواق التي تهتم بها. (السلمي، 2004 ص 246).

في حين يؤكد الخضري على أن الميزة التنافسية عنصر استراتيجي يقدم فرصاً جوهرية للمؤسسة من أجل تحقيق الربح بالمقارنة مع المنافسين، حيث تنشأ الميزة التنافسية عندما تتوصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة فعالة مخالفة للطرق التي يستعملها المنافسون، مما يجعل المؤسسة في مركز مميز. (الخضري، 2004، ص 34)

-الميزة التنافسية إجرائيا: هي استراتيجية تطبقها المؤسسة من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المادية والبشرية والتنظيمية، التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة لمثيلاتها داخل حدود الدولة أو خارجها.

1- 2 المؤسسة :

-في اللغة: المؤسسة من الفعل أسس أي بنى ووضع قواعد البناء وأساساته، وأسس بمعنى أنشأ، أحدث، أقام، أوجد، وأسس مصنعا بمعنى أنشأه.

ومؤسسة: هي منشأة مقامة لعمل مشروع ما واستغلاله، أو هو المشروع نفسه. ونقول مؤسسة علمية، صناعية، خيرية... الخ هي مؤسسة لغرض معين. (المنجد، 2004 ص 24).

-في الاصطلاح: يذهب مونتييسكيو إلى القول في (كتابه روح القوانين l'esprit des lois) بأنها جملة القوانين والأحكام التي تحكم الأفراد، أما (دوركاييم) فيعرفها على أنها فعل اجتماعي يمتاز بخاصية الديمومة والسيطرة على الأفراد. (akoun & ansart, 1999 , p286)

ورغم أن ما يهمنا في هذه الدراسة هو مفهوم المؤسسة في إطارها السوسيولوجي، إلا أنه يبقى مفهوما ناقصا، باعتبار المؤسسة جزء صغير من المجتمع الكبير، يحتوي هذا الجزء على نسيج معقد من العمليات والعلاقات المتداخلة فيما بينها، والتي تحكمها الظروف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة، وعليه لا يمكن في أي حال من الأحوال وضع مفهوم من منظور خاص، اقتصادي كان أو اجتماعي أو قانوني... الخ. لأن هذا النوع من المفاهيم لا يعكس الصورة الكلية للمؤسسة بل يعكس جانبا معينا من مجموع الجوانب التي تحتوي عليها، وعلى حدّ تعبير (محمد الجوهري) يؤدي إلى تمزيق الصورة الإمبريقية العامة المتكاملة في الواقع.

هذا ما يؤكده (محمد علي محمد) في قوله: المؤسسة أو كما يسميها البعض النظام institution تنصهر فيها العناصر الإقتصادية والتقنية والقانونية والاجتماعية في وحدة واحدة، ولا يمكن لأي تحليل أن يتجاهل هذه الوحدة المتكاملة. (الجوهري، 1975 ص 121).

وعليه فالمؤسسة مهما كان نشاطها وهدفها، هي ليست عملية إقتصادية أو اجتماعية أو قانونية فقط، إنما هي عملية تفاعل وتداخل كل هذه الجوانب والأبعاد مع بعضها البعض. كما أن جميع المفاهيم المتعلقة بها تلتقي في النقاط التالية: المؤسسة تمثل وحدة اجتماعية أو تجمع إنساني مكوّن بصورة متعمّدة لتحقيق أهداف معينة، تشترك في ثلاثة خصائص رئيسية هي:

- كل واحدة تضمّ جماعات من الناس.
- وتعمل لتحقيق هدف ما يبرّر وجودها واستمرارها.
- وتتضمّن درجة من الرسمية التي تحدّد الاتجاه السلوكي للعاملين فيها. (كشك، 1999 ، ص 119).

-في الإجراء: المؤسسة هي تنظيم سوسيو اقتصادي يتكون من مجموعة من العناصر المادية و البشرية، بحيث يؤدي الاستخدام الجيد والفعال لهذه العناصر مجتمعة إلى تحقيق الأهداف المنتظرة، وبالتالي ضمان وجودها وإستمرارها.

1-3 المؤسسة العمومية

-في اللغة: العمومية هي من الفعل عمم أي انتشر و شمل الجميع، وعام متعلق بجميع الناس أو الشعب أو الجماعة، ونقول مصلحة عامة أو مؤسسة عامة أو حديقة عامة؛ تعني ملك لكل الناس.

ولما نقول القطاع العام: فهو مجموع المؤسسات التي تملكها الدولة، وهو عكس القطاع الخاص، ويعني خاصّ بالشعب. وبالتالي فكلمة العمومية أو العمومي هو شيء متعلق بعموم الناس أو شامل للأفراد، ولا تخصيص فيه ولا تحديد. (المنجد، 2001 ، ص 1023).

-في الاصطلاح: يشير (صمويل عبود) إلى أن المؤسسة العامة تكوّن الوحدة الأساسية في الاقتصاد الوطني، وتعمل على إنجاز المهمة المخصصة لها، وفق خططها المنبثقة من خطة الدولة العامة، والتي تهدف إلى مزاولة الإنتاج كما أنه عليها أن تقوم بدور المنتج السّلعي الذي يقوم بتزويد المواطنين باحتياجاتهم (صمويل، 1981 ، ص 60). ويضيف عبد الحق لعميري تعريفا في ذات السياق؛ بأنها أداة لتحقيق القرارات المخططة وتسييرها يكون خاضعاً للنظام المركزي. (Làamiri, 1993 , p15)

من خلال التعريفات السابقة نلاحظ أن ملكية المؤسسة العمومية تعود للدولة، التي تتكفل بتوفير رؤوس الأموال اللازمة، وتشرف على تسييرها وتحدد إستراتيجيتها وأهدافها، وتتحمّل ديونها وأعباءها وتقرر عادة استثمار أرباحها أو توزيعها. وسأوت هذه التعريفات بين جميع المؤسسات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ من حيث ملكيتها للدولة. ويطلق على كل مؤسسات الدولة بالقطاع العام.

-في الإجراء: المؤسسة العمومية تنظيم سوسيو اقتصادي ذات نشاط محدد تنشئها الدولة، وتخضع في تسييرها للدولة، والقصد من إنشائها هو تحقيق النفع العام؛ المتمثل في إنتاج السلع والخدمات وكذا خلق مناصب العمل، فضلاً عن أنها أداة احتكارية لتنفيذ سياسة الدولة الإقتصادية والاجتماعية.

1-4 المؤسسة الخاصة

-في اللغة: الخاصة من الفعل خصّص أو خصّ أي جعله خاصاً، ولا تشمل الكل وهو عكس عام أو عمومي، ونقول يخص أحداً أي يعود إليه بموجب حق، وخاصّ أي محدّد ومتعلق بشخص أو بشيء دون سواه، ونقول مدرسة خاصة أو مؤسسة خاصة بمعنى ملكية خاصة، وعليه القطاع الخاص يتكوّن من المال الخاص. ولما نقول خصوصي أو خاص أي متعلق بشخص دون غيره أو جماعة دون سواها (المنجد، 2001 ، ص 939).

-في الاصطلاح: لا تختلف المؤسسة الخاصة في بنائها وشكلها عن المؤسسة العمومية، ويمكن الاختلاف فقط في ملكيتها. وتعرّف المؤسسة الخاصة بأنها كل منشأة تنبثق عن فرد أو مجموعة أفراد، برأسمال مستقل عن الدولة أي (ملك خاص)، ويتولّى صاحبها تنفيذ سياسته الخاصة التي يرسمها، وذلك بهدف تأمين المصالح الخاصة به.

وتهدف بالدرجة الأولى إلى تأمين الربح المادي، وهذا لا يعني أن المؤسسة الخاصة لا تخدم الصالح العام، بل هي الأخرى تساهم في خدمة المجتمع، لكن الأولوية في الهدف المباشر لها هو الصالح الخاص. كما أن المؤسسة الخاصة تحكمها أنظمة خاصة يضعها مجلس إدارة المؤسسة، إلا أن هذه الأنظمة وهذه القوانين يجب أن لا تخالف قانون العمل العام أو النظام العام في الدولة. (حبيش، 1982، ص 29).

إن مفهوم المؤسسة الخاصة يطلق على المؤسسات الحرة التي تركز على آلية السوق الحرة والمنافسة الكاملة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، ويفترض وجودها عدم تدخل أي فئة في النشاط الاقتصادي لها بشكل يتعارض مع قوانين المنافسة الحرة. (الموسوي، 1995، ص 18) وهذا وفقا للقاعدة التي تقول من يملك الشيء يحول له حق التصرف به.

وعلى أية حال يشكل مجموع المؤسسات الخاصة في أي دولة ما يسمى بالقطاع الخاص، والذي يعرف على أنه ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي والاجتماعي الذي يخص الأفراد وينفق عليه بواسطتهم وتتحكم به قوانين عمل خاصة.

-في الإجراء: تعرّف المؤسسة الخاصة إجرائيا على أنها تنظيم اقتصادي ذات نشاط محدد، تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمنافسة وحرية الأسعار.

2- التجربة الجزائرية في إنشاء و تسيير المؤسسات العمومية

إنّ موضوع المؤسسة الاقتصادية في الجزائر له امتداد في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فإذا كان من غير الممكن فصل السياسة عن الاقتصاد في أيّ من المجتمعات والدول، فكيف يكون الأمر في الجزائر. وعلى هذا النحو أخذت البدايات الأولى للمؤسسات العمومية تنشأ في الجزائر، وتزداد أهميتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع التوجه نحو النظام الاشتراكي، حيث كانت بداية السبعينيات من القرن العشرين مرحلة حاسمة، تمّ خلالها وضع الأسس المادية الأولى للانطلاق الاقتصادي، فبفضل الربيع البترولي تمّ انجاز سلسلة المؤسسات الضخمة والتي نشطت في الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والصناعات الاستهلاكية، وهذا ما أتاح فرص العمل أمام المواطنين الذين عرفوا نوعا من الاستقرار والرخاء آنذاك.

وبعد عشرة سنوات من تطبيق نموذج التصنيع الذي لم يغوي أصحاب القرار فقط، بل أغوى كلّ الشرائح الاجتماعية وبعض الدول المجاورة. أظهرت الخبرة العديد من المشاكل غير المتوقعة، وعلى رأسها مستوى الإنتاجية المتقهقر، وفي سياق تلك المشاكل البازغة، طرح صانعوا القرار بعض البدائل لحلّها، حيث طبقت إصلاحات في بداية ثمانينات القرن الفارط، تمثلت في تطبيق برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية (1980/1988)، وتمّ العدول على النمو الكبير للقطاع الصناعي

المتكوّن من الصناعات الثقيلة عن طريق التراجع الكبير لمعدلات الاستثمار، وإعادة هيكلة المؤسسات الكبرى قد أدّى إلى مزيد من المشاكل حتم على الدولة تبني إصلاح آخر تمثل في الاستقلالية (1994/1988).

لكن بمرور ثلاثين سنة من وجود هذه المؤسسات في الجزائر، أثبت الواقع أن الناتج هو أدنى بكثير من الاستثمارات المعتمدة، فمن حيث الكم القاعدة الصناعية موجودة، أمّا من حيث الناتج فلا شيء مهم يذكر سوى أن المؤسسة الاقتصادية وعلى غرار مؤسسات الدولة الأخرى خضعت لعدّة ترقيعات، وتؤكد للجميع أن عجزها يفوق إصلاحها، فهي بحاجة إلى تغيير جذري وجُلّ تلك المسكّنات (الإصلاحات) لم تغير من وضعها المتردي. (لبصير، 2013، ص 4).

تزامنًا مع ما سبق ذكره من ظروف داخلية سيّمت عرفتتها المؤسسات العمومية، فقد تكيّفت الاحتكارات الإمبريالية مع الوضع الذي نشأ في أعقاب الإستقلال، وطوّرت أساليب جديدة تعتمد بالدرجة الأولى على التجارة الدولية، النظام النقدي الدولي ونفوذ الشركات المتعددة الجنسيات. ورغم المحاولات الداخلية الجادّة لتحسين المؤسسات العمومية وزيادة مردوديتها، إلّا أن الضغوط الخارجية قد زادت الطّين بلة، وكانت حائلًا أمام استمرار هذه المؤسسات، خصوصًا عندما يكون الأمر يتعلّق باقتصاد نامٍ، فهو اقتصاد ضعيف بالأساس، يخضع عادة لعلاقة تبعية كبيرة للخارج (نسبة الصادرات + نسبة الديون) ويتأثر بسرعة نتيجة هذه الوضعية بتقلّبات السوق الدولية.

لقد عرفت الدولة الجزائرية في المنتصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، تغيّرات اهتزّت لها كلّ البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فدخلت في أزمة متعددة الأبعاد، قامت على إثرها الحكومات المتعاقبة بإصلاحات اقتصادية أخرى — هذه المرة جذرية — مسّت بشكل خاص المؤسسات الاقتصادية باعتبارها أساس التنمية، وهنا دخلت البلاد في مرحلة انتقالية لتتحول من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث صاحبت انتقادات كفاءة المؤسسات العمومية أصوات تنادي بفتح المجال أمام القطاع الخاص، وبدأت معالم هذه الإجراءات تتجذّر مع سياسة الإنفتاح على اقتصاد السوق. هذا ما جعل المؤسسات العمومية في وضع (كن أولا تكن)، فكان لزامًا عليها أن تبحث عن المردود لتبرير وجودها في ساحة العمل والإنتاج. (لبصير، 2013، ص 5).

إن القراءة التحليلية لمراحل تسيير المؤسسات العمومية ابتداء من مرحلة التسيير الذاتي (1962-1965)، مرحلة التسيير الإشتراكي (1966-1978)، مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1988)، مرحلة الإستقلالية (1988-1994) تؤكد أن جميع الإصلاحات التي شهدتها، لم تزدها إلّا ضعفًا وبعثرة لقدراتها المادية والبشرية، فقليلة هي المحفّزات وكثيرة هي المثبطات التي ساهمت في عرقلتها، وأصدق دليل على ذلك الوضعية المزرية التي آلت إليها وما انجزّ عن ذلك من خصوصية بعضها وغلق بعضها. فسيطرة الدولة على المجرىات الاقتصادية لم تحسّن صورة توزيع الثروات والدخل بشكل أفضل، رغم أنه لا يمكن إنكار ما حققته في بداية عهدها، لكن الزمن عاد ليثبت أنّ السيطرة الحكومية على كل الأنشطة قد أفرزت مشاكل وسلبات عديدة.

ففضيّة دور الدولة في النشاط الاقتصادي هي قضية سياسية يمثل ما هي اقتصادية، بل لعلّها في الأساس سياسية، وليس ذلك بالأمر المستغرب في تحليل أوضاع الجزائر عمومًا حيث السياسة تسبق الاقتصاد وتحدّده، وإخفاق السياسة كان

سببًا في إخفاق الاقتصاد الوطني بمؤسساته العمومية، حيث كانت العشريتين الأخيرتين من القرن الفارط مسرحًا للشرذمة والانقسامات السياسية، وكان التدخل السياسي من جانب الحكومات المتعاقبة متمثلًا في فرض الموظفين على مؤسسات القطاع العام، وتعيين المسؤولين ليس على أساس الكفاءة بل على أساس مكافآت لهم على خدمات أدّوها في المجال السياسي.

كذلك توسيع نشاط القطاع العام إلى بعض المشروعات الصغيرة والخدمات البسيطة من جهة والتوسع في مجال نشاط المؤسسة العمومية الواحدة بحيث شملت كل النشاطات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة أخرى. فقد حُشرت المؤسسات بالعمالة الزائدة أين تكدّس العمال في منصب العمل الواحد بسبب محاولة القضاء على البطالة، وولّد هذا عُسرًا كبيرًا في عملية التسيير التي كانت مكبلة بالقيود البيروقراطية والمركزية، التي جعلت من فعاليتها تنخفض باستمرار. فقد كانت المؤسسة العمومية الإقتصادية مؤسسة بيروقراطية تقنيا وإداريا، والمعيار الذي يحكم العمل بها هو معيار الشكلية في قواعد العمل والتنظيم. (أجعيم، 1999، ص 46).

فما يسمّى بسوق السياسة كان دائما يطغى على الرشادة الإقتصادية، والدليل على ذلك إصابة المؤسسات العمومية الجزائرية بانتكاسات متكررة واعتماد متواصل على دعم خزانة الدولة. لقد كرّس القطاع العام الجزائري إهتمامه بتغيير القوانين والتّسميات دون مراعاة الاهتمام بالتنظيم وما يحويه من فعاليات، هذا ما جعل التنظيم الجزائري هيكلا جامدًا يعمل دون إستراتيجية محكمة، وقد أدّت هذه الوظيفة وعلى مستوى سلوكات الأفراد إلى تغليب الروح الاتكالية واللامسؤولية والاختلاسات وسوء تقدير استخدام الموارد، خاصة منها القوى العاملة. (بشايينة، 2003، ص 110)

وغياب نظم المحاسبة الإقتصادية السليمة لأنشطة المؤسسات العمومية غالبا ما تسبب في إهدار الكفاءة والرشادة، وأدى إلى عدم المرونة ورداءة نظام الحوافز المعمول به، مما تسبّب في انتشار العناصر المخلة بالتوزيع الأفضل للموارد، كالفساد وتدني الإنتاجية وإتساع الإقتصاد المتوازي (black économie) الذي أصبح ظاهرة ملازمة للإقتصاد الوطني، ولما ننظر إلى إنجازات المؤسسات العمومية نجدها جعلت من الإقتصاد الجزائري أكثر تبعية من حيث الثّقانة والغذاء وفجوة الموارد المالية والطاقة المعطلة والمديونية الخارجية. (بن أشنهو، 1989، ص 462).

وإذا ضيقنا العدسة التحليلية فإننا نجد بأن المؤسسات العمومية بمسيرتها ومؤطريها لم تقم بغرس قيم تنظيمية بناء أثناء عمليات البناء ثم الإصلاح التي شهدتها، حيث أهملت المحور الأساسي للحفاظ عليها، وهو غرس قيم التفاني وحبّ العمل والتنافس، ممّا فسح المجال لبعض القيم السلبية بالظهور كالإهمال وتفشي الأنانية وحبّ الذات والاهتمام بالمظاهر والشكليات وخصوصًا في المناسبات، وطغيان الجانب المادي وكسبه بطرق مشروعة أو غير مشروعة، وتفضيل المكاسب الآنية.

وعلى صعيد آخر فشلت عمليات إصلاح المؤسسات العمومية لأنها ظلت تفتقد إلى تأييد القوى الاجتماعية ذات المصلحة الحقيقية في أيّ تغيير، ألا وهي القوى العاملة صاحبة المصلحة الأولى والحقيقية، والتي شكلت في مرحلة التنمية (1967-1977) حليفًا قويا لحركة بناء المؤسسات العامة، فلم تولي الإصلاحات المتعاقبة أيّ أهمية للعامل، بل أغفلت

دوره في التنمية الوطنية، فغاب تكوين اليد العاملة وتأطيرها وتدريبها على التقنيات والتكنولوجيات الحديثة التي تعزز قدراتها التنافسية. (بشائية، 2003، ص 172) .

3- عوامل ومبررات التوجه صوب القطاع الخاص في الجزائر

بالنظر للوضع الاقتصادي المتأزم والركود الذي أصاب المؤسسات العمومية، إذ أظهرت المعطيات الميدانية أنّ هناك انفصاما بين الأهداف المعلنة وبين الشواهد الفعلية، وكشفت بصورة عارية عن الإختلالات المتراكمة، هذا الأمر آل إلى التراجع عن التجربة التي خاضتها الجزائر منذ الاستقلال، وجعلها في تسعينات القرن الماضي أكثر استعدادا للسير في الاتجاه المعاكس؛ الذي ترتبط فلسفته بتطبيق سياسة اقتصاد السوق، والتوجه نحو الليبرالية عن طريق إفساح المجال للقطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية بالإدماج الواسع للخواص في الاقتصاد، وفتح باب الاستثمار والشراكة أمام رجال الأعمال المحليين والأجانب على السواء. وهذا أملاً في تحقيق النمو والتقدم الذي ظلّ حلقة مفقودة طيلة ثلاثة عقود من هيمنة الاقتصاد الموجه بمؤسساته العمومية.

ورغم تشابك العوامل الداخلية (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية) والعوامل الخارجية، وتقاطعها في بلورة التحوّل صوب القطاع الخاص. إلا أن العامل الاقتصادي يأتي في المقدمة، بحكم فشل سياسة التنمية في ظل النظام الاشتراكي المركزي، وظهور العديد من التناقضات والإختلالات عجّلت باللجوء للقطاع الخاص وإشراكه في التنمية الاقتصادية، وعلى رأس هذه الاختلالات نجد المؤسسات العمومية التي حصدت أرقاما هائلة من الديون الخارجية، جعلت منها عبئا على التنمية وليست أداة للتنمية. وكان بيعها أو غلقها يمثل الحل الوحيد للتخلّص من أعباء مالية إضافية لتغطية احتياجات هذه الأخيرة التي تعاني عجزاً مستديماً يرجع إلى:

- انعدام آليات التسيير الفعالة وغياب الثقافة الإدارية .
- التدخل الكبير للدولة في الإدارة المؤدي لتفشي البيروقراطية بسلبياتها.
- ضعف الأداء لغياب الرقابة الصّارمة وانتشار عقلية البايك.
- غياب الدافع إلى تحقيق الربح مادام العامل يتقاضى مرتبه شهريا.
- غياب المنافسة أدّى إلى الجمود والركود وانعدام الكفاءة .
- العمالة الزائدة الناتجة عن سياسات التعيين الإلزامية، لضمان الوظائف لكل الشرائح الاجتماعية دون مراعاة المؤهلات والكفاءة.

ولا يتطلب فشل المؤسسات العمومية أكثر من هذه الأدلة وهذه المؤشرات السلبية الواقعية، التي أنجبت فكرة الاعتماد على القطاع الخاص؛ كحلّ لا غنى عنه إستناداً لمبدأ صيانة المال العام والمحافظة على الموارد، وكان مبرّرها في ذلك منطلقاً من مقولة: إنّ الدولة ليست أفضل ربّ عمل، لأنّ هذه الدولة غير مؤهلة لتملّك وإدارة الشركات الإنتاجية، وإن دورها ينبغي أن يقتصر على سنّ التشريعات والرقابة والإشراف على تطبيق القوانين ومنع الإحتكار... إلخ. في حين أنّ القطاع

الخاص بمرونته المعهودة وسعيه إلى الربح، الذي يشكل الحافز الرئيسي لتطوير الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد، مؤهل أكثر لتأمين قدرة تنافسية أكبر للمشروع الإقتصادي، وحثه على التطوير التكنولوجي للعملية الإنتاجية، وهو أمر يتسم بأهمية استثنائية في ظروف العولمة المتزايدة وما تفرضه من تعاظم متزايد لحرية التجارة وإزالة الحواجز الجمركية وإلغاء السياسات الحمائية. (ذياب، 2001، ص 32).

4- طبيعة المؤسسات الخاصة ومميزاتها

السوق كمقولة من مقولات الاقتصاد يعني تلاقي العرض مع الطلب عند مستوى معين، ونظريا يقوم نظام السوق على المنافسة حيث يلعب قانون القيمة دورا أساسيا في تنظيم وتطوير الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال الميكانيزمات التالية:

- توزيع قوة العمل ووسائل الإنتاج على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك وفقا لميكانيزم تذبذب السعر حول القيمة، باعتبار أن السعر هو التعبير النقدي للقيمة بفعل اختلاف العرض مع الطلب على سلعة معينة. هذا يؤدي إلى أن بعض المنتجين الذين تباع سلعهم بأسعار أعلى من القيمة يحققون أرباحا من هذا الإنتاج، وبالتالي يبقون فيه ويوسعونه عن طريق قدراتهم التنافسية، كما يعني في الوقت نفسه أن منتجين آخرين ممن تباع سلعهم بأسعار أدنى من القيمة يصابون بخسارة من هذا الإنتاج، وبالتالي ينسحبون منه ويأخذون في التحول إلى إنتاج سلع أخرى، وهكذا ينتقل جزء من وسائل الإنتاج وجزء من قوة العمل إلى قطاعات أخرى سعيا وراء تحقيق الربح، وفي نهاية المطاف إلى توزيع وتخصيص أمثل للموارد.

- تطوير وسائل الإنتاج وفنون الإدارة والتنظيم، فعن طريق المنافسة الدائرة في السوق بين المنتجين، يحاول كل منتج أن ينتج بكلفة أقل، وذلك بالسعي لاقتناء تكتيك جديد في الإنتاج والنقل والاتصال، وإلى إيجاد طرق أكثر فاعلية في الإدارة والتنظيم، كل هذه الإجراءات تهدف إلى تقليل التكاليف وفي نفس الوقت تؤدي إلى تطوير مستمر لوسائل الإنتاج وفنون الإدارة والتنظيم.

- الترشيد في استخدام الموارد أثناء محاولة المنتجين لتقليل تكاليف إنتاجهم، يحاولون تحاشي كل أشكال التبذير، إذ للسوق ضوابط سعرية ونوعية للسلع المنتجة. (شرابي، 1994، ص 22).

غير أن قانون القيمة لا يعمل عمله إلا إذا توفرت شروط معينة تتمثل في وجود بيئة تنافسية حقيقية، لأن اقتصاد السوق يتطلب أن تكون أسواق السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية ورؤوس الأموال متوفرة وقابلة للمنافسة. وهذه الميكانيزمات كفيلة بتنظيم النشاط والتبادل في المجتمع، وهو في نهاية المطاف يتمثل في النظام الرأسمالي الذي عرفته البلدان الصناعية الغربية منذ عدة قرون، لكنه أخضع إلى كثير من التهذيب والتطوير والتعديل حتى يستجيب لشروط كل مرحلة من مراحل تطوره الإقتصادي والاجتماعي والسياسي. (بومخلوف، 2001، ص 128) وإذا كان هذا هو دور الاقتصاد الليبرالي وفقا

للميكانيزمات السالفة الذكر على المستوى العالمي، فما هي الخصائص والمميزات المحددة لطبيعة المؤسسة الخاصة كأحد آليات اقتصاد السوق الذي تبنى مبادئه الاقتصاد الجزائري؟

إن مميزات المؤسسات الخاصة وسماتها تختلف من مجتمع لآخر وفقا للنظام السائد في المجتمع والعقائد التي تحكم حركته الاقتصادية بصفة عامة، إلا أن هناك بعض الخصائص المشتركة والتي نحاول حصرها فيما يلي:

✓ من حيث أهدافها: رغم عدم الشك في المشاعر القومية للرأسماليين والصناعيين والتجار والملاك، فإن هذه الطبقة تنزع إلى التركيز على مصالحها الضيقة القصيرة المدى، ويبقى تعظيم الأرباح هو المرشد لقراراتهم على الصعيد الجزئي، وليس الأمور الوطنية كالسيادة والاستقلال السياسي (النصراوي، 1990، ص 34). ومن ثم فهدف تحقيق الربح يعتبر هدفاً أساسياً لها، إلا أنه وهي تسعى لتحقيق هذا الهدف تعمل على تحقيق أهداف أخرى متصلة به، لا تقل أهمية عنه إدراكاً منها بأن تحقيق هذه الأهداف سيؤدي في النهاية إلى تحقيق هدفها الرئيسي، وتتمثل هذه الأهداف في مساهمتها في تحقيق تطور المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً، ورفع مستوى معيشة العاملين والمستهلكين من خلال ما تقوم به من أعمال وما تنشئه من مشروعات.

فعندما تقوم هذه المنشآت بزيادة وتنوع إنتاجها من السلع والخدمات، وتطويرها وتحديثها وتوسيع قاعدة تسويقها بصورة سهلة وميسرة، لترغب المواطنين في الحصول على تلك السلع والخدمات لإشباع احتياجاتهم المتعددة والمتطورة، فإن ذلك يعتبر مساهمة حقيقية في إحداث التطور الاجتماعي واستمرار عملية التنمية في المجتمع.

✓ طابعها الاقتصادي المحض: لما كان مجال نشاط المؤسسات الخاصة هو المجال الاقتصادي بما يشمل ذلك المجال من صناعة وتجارة وزراعة وتعليم وصحة وغيرها من الأنشطة الأخرى التي تعنى بها، فقد صبغ هذا المؤسسات الخاصة بالصبغة الاقتصادية لا غير، وتجنب الوظائف السياسية والاجتماعية أو تعددها كما هو الحال في المؤسسات العمومية. ومن الشواهد على ذلك حركة الإدارة العلمية التي حمل لواءها (تايلور) في الولايات المتحدة الأمريكية و(فايول) في فرنسا قد انطلقت من منطق اقتصادي بحث يهتم بتطوير أداء العمل وتبسيط إجراءاته بهدف زيادة الإنتاجية وتقليل التكلفة وبالتالي زيادة عائد رأس المال. (دحلان، 1988، ص 65).

✓ بساطة أساليب تسييرها وسهولتها: إن البساطة والسهولة تعتبر من أهم مميزات المؤسسات الخاصة، بحيث لا يوجد فيها ذلك الكم الهائل من الإجراءات والروتين الذي يحكم سير العمل طبقاً لأساليب الإدارة العامة، كما أنه ليس فيها ذلك السلم الإداري الوظيفي الطويل والمتعدد، لأنها تأخذ بالترشيد في استخدامها للعمالة، حيث لا تكون هناك قوى بشرية معطلة أو لا دور لها في العملية الإنتاجية. فضلاً عن سهولة الإجراءات وسرعة اتخاذ القرارات بما يحقق أهداف المنشآت الخاصة بعيداً عن الروتين والبيروقراطية السلبية.

✓ إنسانية أساليب المعاملة: وإن كانت هذه أيضا إحدى أهم خصائص المؤسسات العمومية إلا أن المؤسسات الخاصة قد سبقت العمومية في كشف هذا المفهوم الإنساني، وأخذته في اعتبارها، بل وتوسّعت فيه نظراً لأهمية العناية بالقيم الإنسانية في شؤون التنظيم، ومن الشواهد الأميريكية على ذلك حركة العلاقات الإنسانية التي حمل لواءها (التون مايو) في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن لاحظ بأن هناك عدّة مؤثرات تعمل بشكل خفي في جوّ العمل، وأن هذه المؤثرات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالصلات الشخصية والاجتماعية بين العمال أنفسهم، وبينهم وبين المستويات الإدارية المختلفة، إذ نظرت للعامل على أنه إنسان قبل كل شيء، ولهذا فإن تأثير معنوياته بأي شكل من الأشكال إيجاباً أو سلباً له تأثيره على إنتاجيته. (دحلان، 1988، ص 67).

✓ تطور أساليبها الإدارية: من مميزات المؤسسات الخاصة أيضا تقدمها في إتباع الوسائل الإدارية المتطورة والمرنة، ممّا ينعكس أثره على زيادة إنتاجيتها وكفاءتها، فبإمكان الشخص أن يدرك الفرق بين سرعة انجاز الأعمال ومرونة الموظفين وحسن معاملتهم للجمهور ومستوى أدائهم في المؤسسات الخاصة، في حين تعاني المؤسسات الحكومية من تأخر الأعمال والجمود والروتين وجفوة الموظفين، ولو قدّر لأحد المسؤولين في القطاع الخاص الانتقال إلى إدارة أحد المؤسسات العمومية يجد كثيراً من القيود التي تحدّ من فعاليته وقدراته المتمثلة في الكثير من النظم واللوائح المالية والإدارية التي تحكم العمل. (دحلان، 1988، ص 68) ونحن نعلم أن الاحتكار عدو الابتكار ويؤدّي إلى الانهيار، ولا يعطي خبرة لأي شخص أو فكر جديد أن يأخذ مكانه الطبيعي.

وفي إطار حديثه عن مميزات القطاع الخاص قدّم (زيد منير عبوي) الجدول التالي يبين الفروق بين القطاع الخاص والقطاع العام في التعامل مع القضايا الاقتصادية.

جدول رقم (01): المقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص

نقطة المقارنة	القطاع الخاص	القطاع العام
مرونة التغير	قطاع لديه حرية ذاتية في الحركة، وهو بذلك أكثر قدرة على التعامل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية حولها.	المصلحة الحكومية أو البيروقراطية الإدارية للدولة تفقدها الحرية الذاتية في الحركة بالتبعية المباشرة لجهاز الدولة.
الهدف	تحقيق بقاء المشروع واستمراره ونموه و ازدهاره عن طريق خدمة نافعة للمجتمع لتحصل على أرباح ملائمة يتحقق بها هدف المشروع.	لا تهدف لتحقيق الربح بالدرجة الأولى، وإنما تقديم خدمة نافعة للمجتمع.
اللوائح التي تحكم العمل	اللوائح والقيود الداخلية ليست مفروضة من الخارج إلا القليل، لذلك يمكن تغييرها بسرعة حسب مقتضيات مصلحة العمل.	اللوائح مفروضة، ويجب الالتزام بها حرفيا، ومن الصعب تغييرها سريعا، وهذا منافي لطبيعة التعامل مع مسائل الإنتاج والتسويق والتنمية الاقتصادية التي تحتاج مرونة كبيرة في العمل.

المصدر: (عبوي، 2007، ص 19)

5- خصائص المزايا التنافسية و أهميتها

لا يختلف إثنان على تعاضل أهمية اكتساب المزايا التنافسية بالنسبة للمؤسسات المعاصرة، لما لها من خصائص تجعلها في تحديث و تطوير لا متناهي. ويمكن أن نوجز هذه الخصائص في النقاط التالية:

- المزايا التنافسية تتسم بالنسبية مقارنة بالآخرين، أو مقارنتها في فترات زمنية مختلفة، وهذه الخاصية تجعل فهمها في إطار مطلق صعب.
- تنبع من داخل المؤسسة، وتحقق قيمة لها، وتؤدي إلى تحقيق التفوق والأفضلية على المنافسين.
- تتمتع بالديمومة عندما تؤسس على المدى الطويل، ولا تزول بسرعة عندما يتم تطويرها وتجديدها. (القطب، 2012، ص 82).
- متجددة وفق معطيات البيئة الخارجية من جهة وقدرات وموارد المؤسسة الداخلية من جهة أخرى.
- تبنى وتصاغ على الاختلاف وليس على التشابه.
- مرنة حيث يمكن إحلال ميزات تنافسية أخرى بسهولة وفق التغيرات الحاصلة.
- تشتق من رغبات وحاجات المستهلك أو المستفيد من الخدمة. (الغالي، 2009، ص 309).

وفي ضوء هذه الخصائص يمكننا أن نستشف أهمية تحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات، ففي الوقت الحاضر أصبحت المؤسسات هي التي تتنافس وليس الدول، حيث أن المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على رفع مستوى المعيشة لأعضائها أولا ومجتمعها ثانيا، والدخول في الحلقة المنتجة وإحداث قفزات نحو التقدم. وفي هذا الشأن

يشير تقرير منظمة التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على مفهوم التنافسية من الدول الكبرى، حيث تعطي الميزة التنافسية للمؤسسات في الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق المحلية إلى رحابة السوق العالمية. (لكحول، 2008 ، ص 80) .

هذا فيما يخص أهمية تحقيق المزايا التنافسية على المستوى الكلي. أما على مستوى المؤسسات فتتجلى أهميتها في النقاط التالية:

-منطقيا التنافس يؤدي إلى الأداء الجيد والإنتاج المرتفع، وهذا ما تهدف إليه المؤسسات على اختلاف أنواعها، فهي تعطي تفوقا نوعيا وكيميا.

-ولأن الميزة التنافسية تتميز بالإستمرارية والتجدد؛ فإن هذا الأمر يتيح لها متابعة التطور والتقدم على المدى البعيد. (مرسي، 1996 ، ص 40) .

-ولأنها تستند على موارد المؤسسة وقدراتها، فإنها تعطي حركة ديناميكية للعمليات الداخلية.

-تعتبر معيارا للمؤسسات الناجحة لتمييزها بإيجاد النماذج الفريدة التي يصعب استنساخ فوائدها أو تقليدها، فكلما كانت نماذجها صعبة التقليد وعالية المعايير كلما حافظت على استدامتها؛ لأن الابتكارات المتلاحقة تجعل الميزة التنافسية مؤقتة.

6- التحديات التنافسية الحديثة للمؤسسات الجزائرية

بعد تعثرها الذي مهد لتلاشيها في ظل التنافس الشديد القائم على المستوى الدولي، عملت الجزائر على انتهاز توجه جديد حسن من نشاط مؤسساتها كما سبق وتعرفنا عليه، وما ينبغي تأكيده أن مسألة الكفاءة الإقتصادية قد تصدرت مجموعة الأهداف الساعية لإشراك القطاع الخاص في التنمية، لأن أداء المؤسسات الخاصة أفضل من أداء المؤسسات العامة المملوكة للدولة (البابليك). هذا ما أكدّه التحليل النظري والتجريب العملي. وبعد تحقيق هدف الأداء الأفضل والكفاءة تأتي الأهداف الأخرى كتحصيل حاصل، على غرار كسب رهان المنافسة.

ورغم إثبات المعطيات الميدانية بالأرقام كفاءة المؤسسات الخاصة مقارنة بالعمومية، ما أدى إلى تحسّن بعض المؤشرات الكلية، إلا أنه لا أحد ينكر أن الإقتصاد الجزائري لا زال يعاني من ضعف كبير واعتماد كلي على مداخليل المحروقات، وهذا يعني أن قدراتها التنافسية لا تزال محدودة مقارنة بمثيلاتها على المستوى الإقليمي أو العالمي. والدليل على ذلك المركز المتقهقر للجزائر في مؤشرات التنافسية الدولية في مختلف التقارير الدولية، إذ تظهر مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الإقتصادي العالمي، الضعف النسبي في تنافسية الإقتصاد الجزائري، حيث شهدت الجزائر تراجعا بين الدول المشاركة في مؤشر التنافسية العالمي، والذي يصدره المنتدى الإقتصادي العالمي، من المرتبة 86 من أصل 139 دولة في عام 2010/2011. ثم إلى المرتبة 110 من بين 144 دولة في عام 2012/2013، أي بتراجع كبير قدره 23 مرتبة، وهو تقهقر مسجل بعد 10 سنوات من إنفاق مئات الملايير و الدولارات، في فترة أعلنت فيها السلطات عن إجراءات لصالح الإقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي. واحتلت الجزائر المرتبة 79 وهي أفضل مرتبة عام 2014/2015، ويرجع ذلك للإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة، كما يتضح من الجدول التالي: (بن طيرش ، بوسالم، 2017 ، ص 51).

الجدول رقم (2): أداء الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العالمية

المرتبة	السنوات من 2010 إلى 2017
86	مؤشر التنافسية العالمية 2011/2010 (من بين 139 دولة)
87	مؤشر التنافسية العالمية 2012/2011 (من بين 142 دولة)
110	مؤشر التنافسية العالمية 2013/2012 (من بين 144 دولة)
100	مؤشر التنافسية العالمية 2014/2013 (من بين 148 دولة)
79	مؤشر التنافسية العالمية 2015/2014 (من بين 144 دولة)
87	مؤشر التنافسية العالمية 2016/2015 (من بين 140 دولة)
87	مؤشر التنافسية العالمية 2017/2016 (من بين 138 دولة)

المصدر: (بن طيرش ، بوسالم، 2017 ، ص 51)

أما عن موضع الجزائر في مؤشر التنافسية العربية فقد صدر تقرير التنافسية العربية لأول مرة في سنة 2003 بواسطة المعهد العربي للتخطيط بالكويت، واعتمد على إبراز مفهوم التنافسية ليس كمفهوم قصير المدى يقتصر فقط على تحسين الحصص في السوق في فترة وجيزة، بل هو مفهوم يقترن بأداء الاقتصاد بصفة عامة، وأداء القطاعات الخاضعة للمنافسة بصفة خاصة على المدى الطويل؛ بشكل يجعل تحسن الحصص في السوق حالة مستمرة وليست ظرفية.

وشمل تقرير 2012 فضلا عن الدول العربية، عددا من دول المقارنة بلغ عددها 13 دولة، وقد دل على تواضع الأداء التنافسي للدول العربية إجمالا. حيث احتلت دول الخليج العربي مراكز متقدمة، أما الجزائر فقد حققت قفزة نوعية في الترتيب حيث احتلت المركز 24 متفوقة على مصر والمغرب، لكنها تبقى في المراكز الأخيرة، مما يعني أن الجهود الإصلاحية التي قامت بها الدولة الجزائرية لتحسين الوضع التنافسي تبقى غير كافية لتغيير الوضع التنافسي، وبالتالي النهوض بالإقتصاد الوطني ككل. والجدول التالي يوضح أداء الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية العربية. (معهد التخطيط العربي، 2012).

الجدول رقم (3): ترتيب التنافسية العربية (2011)

الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب
البحرين	01	لبنان	09
الإمارات	02	ليبيا	10
السعودية	03	الجزائر	11
قطر	04	مصر	12
الكويت	05	سوريا	13
تونس	06	المغرب	14
عمان	07	السودان	15
الأردن	08	موريتانيا	16

المصدر: (معهد التخطيط العربي، 2012)

وأما في سنة 2018 فقد حلت الجزائر في المرتبة الثالثة مغاريا؛ بعد كل من المغرب في المرتبة 75 عالميا، متبوعا بتونس التي جاءت في المركز 87 عالميا، ثم موريتانيا في المركز 131 بعد الجزائر. وفيما يخص المجالات التي حققت فيها الجزائر مراكز متقدمة؛ مؤشر انخفاض معدلات التضخم الذي حقق فيه المرتبة 111 عالميا، ومؤشر جودة النظام المالي المركز 122 عالميا. وفيما يتعلق بركيزة المؤسسات، حلت الجزائر في الترتيب 120، وسوق الشغل المركز 134، والقدرة على الابتكار المركز 106 عالميا، ومن ناحية جاهزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، جاءت الجزائر في المرتبة 83 عالميا. أما المؤشرات السلبية التي حصدها الجزائر وفقا للتقرير، في جودة البنية التحتية احتلت المركز 88 عالميا، وجاءت على مستوى مهارات الموارد البشرية أيضا في المركز 88 عالميا، وديناميكية العمل في المرتبة 113 عالميا. (معهد التخطيط العربي، 2018)

ورغم أن التجارب على المستوى المحلي، الإقليمي والعالمي شجعت ولا زالت تشجع القطاع الخاص و تثمن مساهمته؛ باعتباره الأكثر انفتاحا على المنافسة، إلا أن التقارير والإحصائيات المذكورة أعلاه تثبت لنا وبصورة واضحة أن الطريق أمام المؤسسات الخاصة في الجزائر لا زال طويلا وشاقا من أجل اقتناص الفرص وتحاشي التهديدات، بل ولا زالت غير قادرة على بناء استراتيجيات تنافسية مستدامة ذات بعد عالمي.

وعليه فالمؤسسات الجزائرية مطالبة بمزيد من التطوير والتحسين لمختلف الجوانب المرتبطة بأداء وفاعلية مواردها البشرية، من أجل تحقيق قدرات تنافسية، وربما تكون هذه العلاقة المتكاملة والمتداخلة هي الحلقة المفقودة لوضع استراتيجية أساسية تمكنها من الظفر بمراكز أحسن من تلك التي يشير إليها مؤشر التنافسية العربية الصادر عن صندوق النقد العربي، ومؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. كيف لا وتحقيق القدرات التنافسية يشكل اليوم حجر الزاوية للمخطط الإستراتيجي الذي تلتقي عنده بقية الأهداف .

خاتمة

ما يمكن استخلاصه من خلال هذا التحليل السوسيواقتصادي لكيفية إنشاء وتسيير المؤسسات في الجزائر وعلاقتها بخلق المزايا التنافسية، أن نوع الملكية لا يخلق الميزة التنافسية بشكل مباشر، لكن يساهم في خلق البيئة السليمة والمشجعة لنمو وتطور هذه الأخيرة؛ بالشكل الذي يجعل المؤسسة أكثر قدرة على تنفيذ مهامها وتحقيق أهدافها المؤدية في النهاية إلى تحسين مؤشرات الأداء والإنتاج، وتفعيل قدرتها على التموقع المناسب في البيئة التنافسية.

والجدير بالذكر أن العديد من المهتمين بشؤون تحسين وتطوير أداء المؤسسات المتعثرة تنافسيا يواجهون تحديات جمة، تتمثل في أن عملية خلق المزايا التنافسية وتطويرها عملية متداخلة ومعقدة (الخاسرين فيها أكبر من الرابحين)، ويمكن هذا التعقيد في مستوى التداخل بين معطيات البيئة الداخلية بما فيها التغيير الذي تعرفه التركيبة البشرية، وبين معطيات البيئة الخارجية. وفي خضم هذا التعقيد تبقى المؤسسات كيانا ديناميكيا قد تنمو وتتطور، وقد تتأخر وتلاشى بناءا على تفاعل هذه المعطيات من جهة، ومدى مساهمة الدراسات والأبحاث للواقع الاقتصادي و الاجتماعي الراهن من جهة أخرى.

- قائمة المراجع:

- المراجع العربية :

1. أجغيم، الطاهر، (1999). بعض أساليب التنظيم والتسيير ومشكلاته في المؤسسة الصناعية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ع12.
2. بشاينية، سعد، (2003). علم الاجتماع العمل(الأسس والنظريات والتجارب)، الجزائر: منشورات جامعة قسنطينة.
3. بن اشنهو، عبد الطيف، (1989). دور الدولة في التنمية الاقتصادية بالمغرب العربي الكبير، مؤلف جماعي، ط1، الكويت: المعهد العربي للتخطيط والإتماء.
4. بن طيرش، عطاء الله و بوسالم بوبكر، (2017). تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية للفترة (2010/2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ع02.
5. بومخلوف، محمد، (2001). التوطن الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر، ط1، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
6. الجوهري، محمد، (1975). مقدمة في علم الاجتماع الصناعي، مصر: دار الكتب الجامعية.
7. حبيش، فوزي، (1982). الوظيفة العامة وإدارة شؤون الموظفين، لبنان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
8. الخضري، محسن احمد، (2004). صناعة المزايا التنافسية. مصر: مجموعة النيل العربية.
9. دحلان، ربيع صادق، (1988). التحول إلى القطاع الخاص (الإتجاهات المعاصرة في إدارة المشروعات العامة)، ط1، المملكة العربية السعودية: دار البلاد للطباعة والنشر.
10. ذياب، محمد، (2001). الخصخصة من الإحتكار العام إلى الإحتكار الخاص، مجلة العربي، ع507.
11. راوية، حسن، (2004). إدارة الموارد البشرية (رؤية مستقبلية)، الإسكندرية: الدار الجامعية.
12. السلمي، علي، (2001). إدارة الموارد البشرية، مصر: دار غريب للنشر.
13. شرابي، عبد العزيز، (1994). المؤسسة العمومية في الجزائر بين التخطيط المركزي وإقتصاد السوق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، ع04.
14. صمويل، عبود، (1981). إقتصاد المؤسسة، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
15. عبوي، زيد منير، (2007). الخصخصة في الإدارة العامة (بين النظرية والتطبيق)، ط1، المملكة الهاشمية الأردنية، دار دجلة .
16. الغالي، طاهر محسن منصور، (2009). الإدارة الإستراتيجية(منظور كلي متكامل)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
17. القطب، محي الدين، (2012). الخيار الإستراتيجي و أثره في تحقيق الميزة التنافسية، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

18. كشك، محمد بهجت جاد الله (1999). المنظمات وأسس إدارتها، ط1، الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث.
 19. لبصير، شهرزاد، (2013). الرضا الوظيفي لدى العامل الصناعي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر: جامعة قسنطينة.
 20. لكحول، سامية، (2008). التسويق والمزايا التنافسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، باتنة، جامعة الحاج لخضر.
 21. مرسى، نبيل خليل، (1996). الميزة التنافسية في مجال إدارة الأعمال، الإسكندرية: الدار الجامعية.
 22. معهد التخطيط العربي، (2012). تقرير التنافسية العربية ، الكويت، الإصدار الرابع.
 23. المنجد في اللغة العربية المعاصرة، (2001). قاموس عربي – عربي، ط1. لبنان: دار المشرق.
 24. الموسوي، ضياء مجيد، (1995). الخصوصية والتصحيحات الهيكلية (آراء وإتجاهات)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
 25. النصراوي، عباس ، (1990). نشوء القطاع العام وتطوره في الوطن العربي، مؤلف جماعي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- المراجع الأجنبية :

1. André, akoun et pierre, ansart, (1999). Dictionnaire de sociologie, paris, édition le robert , seuil.
2. Laâmiri, Abdelhak, (1993). gérer l'entreprise algérienne en économie de marché, Alger, prêt comme édition .